

المعهد العربي للتخطيط بالكويت

Arab Planning Institute - Kuwait

منظمة عربية مستقلة

جسر التنمية

مؤشرات قياس الفساد الإداري

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية

العدد السبعون - فبراير/ شباط 2008 - السنة السابعة

أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم وللمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط بالكويت على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدم والازدهار لأمتنا العربية،،،

د. عيسى محمد الغزالي

مدير عام المعهد العربي للتخطيط بالكويت

المحتويات

مؤشرات قياس الفساد الإداري

إعداد : د. علي عبدالقادر علي

أولاً : مقدمة

احتلت قضية الفساد وتأثيره على الأداء الاقتصادي مكاناً بارزاً في الجدل الدائر حول صياغة السياسات الاقتصادية التجميعية في الدول النامية، وذلك على أساس أدبيات نظرية إستقصت أثر السلوك الفردي الذي يسعى إلى تعظيم "الريــع"، بمعنى العائد لمن يتمتع بصفة الاحتكار لإصدار التراخيص للاستفادة من نشاط اقتصادي له صفة الندرة، الذي تنطوي عليه القوانين والإجراءات التحكمية في الاقتصاد، وما يترتب على ذلك من تشوهات في الاقتصادي التجميعي. هذا وقد اعتمدت هذه الأدبيات تعريفاً محدوداً للفساد بمعنى إستخدام المنصب الرسمي في أجهزة الدولة لتحقيق منافع شخصية [1].

حسب التعريف السائد للفساد بأنه استخدام المنصب الرسمي في أجهزة الدولة لتحقيق منافع شخصية، تتمثل أهم فرص الفساد في التنافس على المنافع الحكومية مثل عقود التوريدات الحكومية، والمشتريات، وبيع المنشآت المملوكة للدولة؛ والدفع لتجنب التكاليف المترتبة على (اللوائح التنظيمية، والضرائب، والملاحقة القضائية، والتأخيرات، والبيروقراطية) ؛ والدفع للحصول على مناصب رسمية.

حسب هذه الأدبيات، فإن أسباب الفساد تتصل بمدى تدخل الحكومة في الاقتصاد . وتشتمل مصادر الفساد على القيود على التجارة (مثال ذلك القيود الكمية التي تفرض على الواردات، مما يجعل الحصول على الترخيص للاستيراد جائزة يمكن دفع رشاوى للحصول عليها)؛ وتحديد الأسعار (مثال ذلك توفير مدخلات الإنتاج لصناعة معينة بأسعار تقل عن أسعار السوق)؛ ونظم سعر الصرف المتعدد وآلية تخصيص النقد الأجنبي (مثال ذلك المغالاة في سعر الصرف الرسمي وتحديد أسعار صرف تفضيلية لعدد من المجالات)؛ وتدني أجور العاملين بالخدمة المدنية مقارنة بالعاملين في القطاع الخاص؛ وتخصيص إستغلال ثروات الموارد الطبيعية (التي يمكن بيعها بأسعار تفوق تكلفة إستخدامها، ويشكل الحصول على ترخيص باستغلالها جائزة ثمينة)؛ و محاباة الأقليات في المجتمع (بحيث يحابي المسؤولون أولئك الذين ينتمون إلى أقلياتهم).

ويترتب على ظاهرة الفساد حسب هذه الأدبيات عدد من العواقب السلبية : إنخفاض معدل النمو الاقتصادي (من خلال تثبيط الاستثمار وتقليل الحافز للاستثمار حيث يُنظر إلى الرشاوى على أنها ضرائب)؛ وسوء تخصيص المواهب والكفاءات (في حالة أن أصبح العمل التكسبي أجزى من العمل المنتج)؛ وهدر

الإيرادات الضريبية وتدني الإنفاق الحكومي؛ وتدني أداء البنية الأساسية والخدمات العامة (من خلال إرساء العقود دون العناية بالمتطلبات الفنية)؛ وتشوه هيكل الإنفاق الحكومي (بإعطاء أولوية لبنود الصرف التي تمكن من الفساد)؛ وتقليل فعالية تدفقات المعونة الخارجية (بتحويل الموارد المتاحة للمشاريع التي تمكن من الفساد).

تتلخص أهم عواقب الفساد في عدم الكفاءة (المترتب على سوء تخصيص الموارد الحكومية، والتشوهات في تخصيص الإنفاق الحكومي، والتشوهات في تخصيص المنشآت المخصخصة، وخسارة المدخرات الوطنية)؛ وعدم الإنصاف (مثل إعادة توزيع الأصول من القطاع العام إلى الأفراد الفاسدين، إعادة التوزيع من الأفراد الأفقر نسبياً إلى الأعلى نسبياً الذين يكون لديهم في الأرجح، وسبل وصول إلى المسؤولين الحكوميين)؛ وتقويض الشرعية السياسية.

يُعنى هذا العدد باستعراض أهم مؤشرات قياس الفساد الإداري المتوفرة في الأدبيات المتخصصة، وتشتمل بقية هذا العدد على أربعة أجزاء، يهتم الجزء الثاني باستعراض أهم مؤشرات قياس الفساد، ويتناول الجزء الثالث أثر الفساد على الأداء الاقتصادي، ويناقش الجزء الرابع بعض محاور الإصلاح المؤسسي، ويقدم القسم الخامس بعض الملاحظات الختامية.

ثانيـاً : أهم مؤشرات القياس

هناك عدد من المؤسسات على مستوى العالم تهتم بقياس ظاهرة الفساد الإداري من خلال تطوير مؤشرات كمية، تستند في معظمها على استقصاء آراء الخبراء عن انطباعاتهم، من واقع ممارستهم العملية، حول مدى تفشي ظاهرة الفساد في مختلف الدول. وتشتمل أشهر المؤشرات المستخدمة في الأدبيات التطبيقية على مؤشر الفساد الذي تصدره مجموعة خدمات المخاطر السياسية، ومؤشر الفساد الذي تصدره مؤسسة الشفافية العالمية، ومؤشر الفساد الذي يصدره البنك الدولي ضمن المؤشر المركب للحاكمية.

تتمثل أهم عناصر تغيير الحوافز لتثبيط الفساد في زيادة الثواب على الأمانة (مثل رفع رواتب الدرجات الدنيا، وإدخال العمل بمكافآت وحوافز التفوق التي تكافئ على الخدمة الأمينة والكفوءة بما في ذلك المكافآت غير النقدية، واستخدام العقود)؛ وزيادة الجزاءات على السلوك الفاسد (مثل رفع مستوى الجزاءات الرسمية، وزيادة سلطة توقيع العقوبة، وربط بالمكسب المتوقع من الفساد).

(أ) المؤشر الفرعي للفساد في الدليل الدولي للمخاطر القطرية

بدأ إصدار هذا المؤشر في عام 1980 بواسطة محرري نشرة التقارير الدولية، وهي نشرة أسبوعية حول التمويل والاقتصاد على مستوى العالم، إستناداً على نموذج إحصائي لحساب المخاطر. وفي عام 1992 إنضم مبتدعو المؤشر إلى مجموعة خدمات المخاطر السياسية، وفي عام

2001 بدأ إدراج مؤشر الدليل الدولي للمخاطر القطرية في الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت).

يشتمل مؤشر دليل المخاطر القطرية على 22 متغيراً موزعة على ثلاث مجموعات فرعية للمخاطر السياسية (12 متغيراً و 100 نقطة مخاطر) والمخاطر التمويلية والمخاطر الاقتصادية (5 متغيرات و 50 نقطة مخاطر لكل)، بحيث تشتمل كل مجموعة على متغيرات فرعية تقيم مخاطر كل منها على أساس نقاط للمخاطر تعكس الوزن النسبي للمتغير ثم المجموعة. وتشير القيم المتدنية لنقاط المخاطر إلى وجود مخاطر مرتفعة للغاية. ويتم الحصول على المؤشر التجميعي للدليل الدولي للمخاطر القطرية بأخذ نصف مجموع نقاط المخاطر للمجموعات الثلاث، بحيث تتراوح قيمة المؤشر التجميعي بين صفر (للمخاطر المرتفعة للغاية) و 100 نقطة للمخاطر المتدنية للغاية[2].

هناك عدد من المؤسسات على مستوى العالم تهتم بقياس ظاهرة الفساد الإداري من خلال تطوير مؤشرات كمية تستند في معظمها على استقصاء آراء الخبراء عن انطباعاتهم، من واقع ممارستهم العملية ، حول مدى تفشي ظاهرة الفساد في مختلف الدول. هذا وتشتمل أشهر المؤشرات المستخدمة في الأدبيات التطبيقية على مؤشر الفساد الذي تصدره مجموعة خدمات المخاطر السياسية، ومؤشر الفساد الذي تصدره مؤسسة الشفافية العالمية، ومؤشر الفساد الذي يصدره البنك الدولي ضمن المؤشر المركب للحاكمية.

يندرج المؤشر الفرعي للدليل الدولي للمخاطر القطرية الذي يعنى بقياس الفساد ضمن المجموعة الفرعية للمخاطر السياسية ويحظى بست نقاط مخاطر ، ويقيس درجة الفساد الإداري في أوساط صناع القرار، كما تعكسها العمولات والرشاوى التي ينبغي تقديمها لصانع القرار ليقوم بواجباته الرسمية. هذا وتتراوح قيم المؤشر من صفر، لتعكس حالة تفشٍ واسع للفساد الإداري ، مما يعني مخاطر مرتفعة للاستثمار، إلى 6 لتعكس حالة انعدام الفساد الإداري ، مما يعني مخاطر متدنية للاستثمار.

تُبرر مجموعة خدمات المخاطر السياسية إدراج المؤشر الفرعي للفساد ضمن المجموعة الفرعية للمخاطر السياسية، بملاحظة أن الفساد داخل النظام السياسي يمثل تهديداً للاستثمار الأجنبي، لأنه يشوه البيئة الاقتصادية والتمويلية، ويؤثر سلباً على كفاءة الدولة وقطاع الأعمال، خصوصاً في ما يتعلق بالتعيين في المناصب الإدارية العُليا، وربما ترتب عليه عدم الإستقرار السياسي.

وتوضح المعلومات المتاحة لعينة من 145 دولة رصداً لهذا المؤشر الفرعي للفساد السياسي أن المتوسط على مستوى العالم قد كان 5 نقاط مخاطر سنوياً للفترة 1984 – 1992 تدهور بعدها إلى 4 نقاط مخاطر سنوياً للفترة 1993 – 2003. وفي ما يتعلق بالدول العربية، فقد تم رصد المؤشر الفرعي للفساد لعينة من 16 دولة، وذلك على نحو ما يوضح الجدول التالي .

جدول رقم (1) : المؤشر الفرعي للفساد في الدليل الدولي
للمخاطر القطرية لعينة من الدول العربية للفترة 1985- 2003

الدولة	1985	1990	1995	2000	2003	التغير خلال الفترة (نقاط مخاطر)
الأردن	3	3	4	3	3	صفر
الإمارات	4	3	2	2	2	1-
البحرين	3	3	4	3	2	1-
تونس	3	3	3	3	2	1-
الجزائر	4	4	3	2	2	2-
السعودية	3	2	2	2	2	1-
السودان	2	2	2	1	1	1-
سوريا	2	2	4	3	2	صفر
عُمان	3	3	3	3	3	صفر
قطر	2	2	2	2	2	صفر
الكويت	3	3	3	2	2	1-
لبنان	3	1	4	1	1	2-
ليبيا	3	3	4	4	2	1-
مصر	2	2	4	2	2	صفر
المغرب	2	3	3	3	3	1-
اليمن	-	3	3	3	2	1-
متوسط الدول العربية	2.7	2.3	2.8	2.4	1.8	0.9-
متوسط العالم	3	3	4	4	4	1

المصدر: مجموعة خدمات المخاطر www.prsgroup.com/ICRG

يتضح من الجدول أن الدول العربية تتصف بمستويات مرتفعة نسبياً للفساد، بمتوسط لمؤشر الفساد بلغ حوالي 1.8 لعام 2003، وهو متوسط أقل من ذلك السائد على مستوى العالم، مما يعني تفشِ للفساد أعلى من متوسط العالم. كذلك الحال، فقد سجّلت كل الدول العربية قيم مؤشرات للفساد تقل عن متوسط العالم مما يعني ارتفاع مستوى الفساد في كل دولة عربية تتوفر لها المعلومات. من جانب آخر، يتضح أيضاً أنه خلال الفترة منذ عام 1985 نزع الفساد للتفشي في عدد كبير من الدول العربية، وذلك بدلالة إنخفاض قيمة مؤشر الفساد في 11 دولة من دول العينة، بينما ظل تفشي الفساد على حاله في الدول الخمس المتبقية.

(ب) مؤشر منظمة الشفافية الدولية

تصدر منظمة الشفافية الدولية، التي تأسست في عام 1993 ومقرها برلين، "مؤشر مدركات الفساد"، وذلك منذ عام 1995. وحسب موقع المنظمة على الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) "يركز المؤشر على الفساد في القطاع العام، ويعرفه بسوء استغلال الوظيفة العامة من أجل مصالح خاصة". تطرح الاستقصاءات

المستخدمة في إعداد المؤشر أسئلة ذات صلة بسوء استعمال السلطة لتحقيق مصالح شخصية. على سبيل المثال، قبول الموظفين الحكوميين الرشاوى أثناء المشتريات أو اختلاس الأموال العامة. ولا تميز المصادر بين الفساد الإداري والفساد السياسي أو بين الفساد الصغير والفساد الكبير.

وتشرح المنظمة الطبيعة الذاتية للمؤشر، بملاحظة أنه من الصعب قياس مستويات الفساد في مختلف الدول بناء على الخبرة العملية التجريبية، كالمقارنة مثلاً، بين عدد الدعاوى أو القضايا المعروضة على المحاكم بين بلد وآخر. إن مثل هذه المعلومات لا تدلّ على مستويات الفساد الحقيقية، بل على نوعية المدعين العامين وصفاتهم ونوعية المحاكم و/أو وسائل الإعلام وأساليبها في الكشف عن الفساد. إن الأسلوب الوحيد لجمع المعلومات بغرض المقارنة هو البناء على خبرة ورؤية أولئك الأكثر تعرضاً بشكل مباشر مع واقع الفساد في دولة ما.

وتعتمد المنظمة في تطويرها للمؤشر على معلومات ثانوية حول الفساد، تقوم بتجميعها مؤسسات مستقلة إستناداً على الاستطلاعات والمسوحات المصممة لهذا الغرض. فعلى سبيل المثال، إستند مؤشر مدركات الفساد لعام 2006 على تسعة مصادر إشتملت على البنك الدولي، ووحدة الاستخبارات الاقتصادية التابعة لمجلة الإيكونوميست، وبيت الحرية، والمجموعة الدولية لتطوير الإدارة، والمجموعة الدولية للتجارة، ومجموعة استشارات الأخطار السياسية والاقتصادية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، والمنتدى الاقتصادي العالمي، ومركز أبحاث الأسواق الدولية.

وفي ما يتعلق بتفسير المؤشر، يلاحظ أنه على الرغم من استخدام المؤشر لترتيب الدول على سلم الشفافية ، إلا أن "القيمة الرقمية تعتبر أهم كثيراً في الدلالة على مستوى الفساد المدرك" وذلك نسبة لاحتمال تغير الترتيب تبعاً لتغطية الدول (زيادة أو نقصاناً) حسب توفر المعلومات.

تتراوح قيمة المؤشر بين 10 نقاط ، تعبر عن النظافة المتناهية للبلد (أو بمعنى آخر، إنعدام الفساد حسب تعريفه)، إلى صفر وهي درجة تعبر عن الفساد المتفشي بطريقة كبيرة.

وفي ما يتعلق باستخدام النتائج يلاحظ أن المؤشر هو "أصلاً لمحة آنية سنوياً لآراء رجال أعمال ومحللين ، وهو أقل تركيزاً على الاتجاهات أو التغيرات بين سنة وأخرى. وإذا ما أُجريت مقارنةً بسنوات ماضية يجب أن تكون المقارنة فقط بين أرقام نتيجة الدولة وليس بين موقعها في الترتيب".

وفي عام 2006 تّم حساب مؤشر مدركات الفساد لعينة من 163 دولة، جاءت فنلندا في أول القائمة كأكثر الدول نظافة وانعداماً للفساد (بمؤشر بلغت قيمته 9.6 نقطة)، بينما جاءت هايتي كأثر الدول تفشياً للفساد (بمؤشر بلغت قيمته 1.8 نقطة). هذا وقد بلغ متوسط مؤشر مدركات الفساد على مستوى العالم حوالي 4.1 نقطة بانحراف معياري بلغ 2.2 نقطة. ويرصد الجدول رقم (2) المعلومات حول الدول العربية التي توفر لها مؤشر مدركات الفساد لعام 2006.

جدول رقم (2): مؤشر مدركات الفساد في الدول العربية لعام 2006

الترتيب للدول العربية	الدولة	قيمة المؤشر	الترتيب العالمي
1	الإمارات	6.2	31
2	قطر	6.0	32
3	البحرين	5.7	36
4	عُمان	5.4	39
5	الأردن	5.3	40
6	الكويت	4.8	46
7	تونس	4.6	51
8	لبنان	3.6	63
9	مصر	3.3	70
10	السعودية	3.3	70
11	المغرب	3.2	79
12	الجزائر	3.1	84
13	موريتانيا	3.1	84
14	سوريا	2.9	93
15	ليبيا	2.7	105
16	اليمن	2.6	111
17	السودان	2.0	156
18	العراق	1.9	160

المصدر: مؤسسة الشفافية الدولية www.transperency.org.

تتصف الدولِ العربية بمستويات مرتفعة نسبياً للفساد بمتوسط لمؤشر الفساد في الدليل الدولي للمخاطر القطرية أقل من ذلك السائد على مستوى العالم، مما يعني تفشياً للفساد أعلى من متوسط العالم، كذلك الحال سجّلت كل الدول العربية قيم مؤشرات للفساد تقل عن متوسط العالم، مما يعني ارتفاع مستوى الفساد في كل دولة عربية تتوفر لها المعلومات. من جانب آخر، توضح المعلومات المتاحة أنه خلال الفترة منذ عام 1985 نزع الفساد للتفشي في عدد كبير من الدول العربية، وذلك بدلالة إنخفاض قيمة مؤشر الفساد في 11 دولة عربية من 17 دولة بينما ظل تفشي الفساد على حاله في الدول الخمس المتبقية.

يتضح من الجدول أعلاه أن أول سبع دول عربية تتميز بمؤشر للفساد تفوق قيمته متوسط قيمة المؤشر على مستوى العالم بينما تقل قيمة المؤشر للدول العربية المتبقية عن المتوسط على المستوى العالمي، مما يعني إنتشاراً ملحوظاً للفساد في أوساطها. كذلك يوضح الجدول أنه حسب الترتيب العالمي يندرج كل من السودان (بترتيب 156) والعراق (بترتيب 160) ضمن مجموعة الدول الخمس الأكثر انتشاراً للفساد.

(ج) الفساد في المؤشر المركب للحاكمية: مؤشر البنك الدولي

بدأ تطوير المؤشر المركب للحاكمية بواسطة باحثين من البنك الدولي في عام 1999، وذلك على أساس ستة جوانب للحاكمية، تتمثل في: التعبير والمساءلة، الاستقرار السياسي، كفاءة الحكومة، نوعية التدخل الحكومي، حكم

القانون والتحكم في الفساد. ويعتمد تطوير المؤشرات الفرعية لكل جانب من جوانب الحاكمية على عدد كبير من المتغيرات، تّم استنباطها من 37 قاعدة للمعلومات تّم إنشاؤها بواسطة 31 مؤسسة متخصصة .

باستخدام منهجية إحصائية، تم التمكن من إستغلال المعلومات المتاحة من قواعد المعلومات وذلك بتنميط مؤشرات الحاكمية، بحيث يتبع كل منها التوزيع الطبيعي على مستوى العالم بمتوسط للمؤشر يبلغ صفراً وبانحراف معياري يبلغ واحداً، وبحيث تتراوح قيمة المؤشر من سالب 2.5، إلى موجب 2.5، وبحيث تعني القيم المرتفعة مستوى أعلى من الحاكمية. وفي إطار الحاكمية تّم تفسير الفساد على أنه ظاهرة تعكس عدم احترام طرفي عملية الفساد للقوانين التي تحكم سلوك التفاعل بينهما، ومن ثُمّ تنطوي على خلل في الحاكمية.

في أحدث إصدار له في سبتمبر من عام 2006، تم حساب المؤشر الفرعي للفساد في المؤشر المركب للحاكمية لعينة من 213 دولة وإقليماً للفترة 1996-2005، حيث تّم رصد المؤشر لكل عامين خلال الفترة 1996-2003 وبطريقة مستمرة لكل عام إبتداءً من عام 2003. وقد اشتمل أحدث رصد للمؤشر على 20 دولة عربية بما فيها العراق والصومال. وعلى الرغم من أن مصدر البنك الدولي لا يُرتّب الدول حسب المؤشر الفرعي للفساد، إلاّ أنه ربما كان من المفيد ترتيب هذه الدول حسب قيم المؤشر لعام 2005، وذلك حسبما يوضح الجدول رقم (3). بالإضافة إلى ذلك، فقد أوضحنا التغير الذي طرأ على المؤشر خلال الفترة 1996-2005 .

جدول رقم (3): المؤشر الفرعي للفساد في مؤشر الحاكمية : ترتيب الدول العربية

الترتيب	الدولة	1996	1998	2000	2002	2003	2004	2005	التغير خلال الفترة
1	الإمارات	0.22	0.72	0.62	1.17	1.17	1.32	1.13	**0.91 +**
2	الكويت	0.70	1.01	0.84	0.99	0.83	0.79	0.84	**0.14 +**
3	قطر	0.05 -	0.75	0.67	0.91	0.69	0.68	0.82	**0.87 +**
4	البحرين	0.10	0.34	0.31	0.95	0.75	0.73	0.64	**0.54 +**
5	الأردن	0.9 -	0.15	0.08	0.02	0.28	0.40	0.33	**0.42 +**
6	السعودية	0.33 -	0.28	0.03	0.48	0.29	0.18	0.23	**0.56 +**
7	تونس	0.03 -	0.15	0.63	0.41	0.36	0.26	0.13	**0.16 +**
8	المغرب	0.26	0.11 -	0.30	0.09 -	0.07 -	0.04 -	0.09 -	**0.35 -**
9	موريتانيا	--	0.36 -	0.73 -	0.15	0.25	0.04 -	0.26 -	**0.10 +**
10	لبنان	0.18 -	0.39 -	0.57 -	0.40 -	0.50 -	0.51 -	0.36 -	**0.18 -**
11	مصر	0.14	0.23 -	0.36 -	0.30 -	0.41-	0.22 -	0.42 -	**0.56 -**
12	الجزائر	0.35 -	0.77 -	0.69 -	0.76 -	0.65 -	0.50 -	0.43 -	**0.08 -**
13	سوريا	0.75 -	0.64 -	0.79 -	0.31 -	0.52 -	0.58 -	0.59 -	**0.16 +**
14	اليمن	0.25 -	0.64 -	0.75 -	0.74 -	0.72 -	0.83 -	0.63 -	**0.38 -**
15	جيبوتي	--	0.86 -	1.23 -	0.69 -	0.88 -	0.74 -	0.64 -	**0.22 +**
16	ليبيا	0.96 -	0.97 -	0.99 -	0.83 -	0.84 -	0.82 -	0.89 -	**0.07 +**
17	جزر القمر	--	0.86 -	1.04 -	0.89 -	0.88 -	0.77 -	0.93 -	**0.07 -**
18	العراق	1.45 -	1.43 -	1.25 -	1.50 -	0.95 -	1.47 -	1.27 -	**0.18 +**
19	السودان	1.16 -	0.18 -	1.15 -	1.05 -	1.32 -	1.35 -	1.40 -	**0.24 -**
20	الصومال	1.78 -	1.50 -	1.68 -	1.24 -	1.57 -	1.68 -	1.74 -	**0.04 +**

المصدر: www.govindicators.org.

ولعل أهم ما يمكن ملاحظته حول هذه النتائج، أن كل الدول العربية التي تميزت بمستوى للفساد يقلّ عن المتوسط العالمي (بمعنى قيمة موجبة للمؤشر الفرعي للفساد) في عام 2005، وهي الدول السبع الأولى، قد شهدت تحسناً في محاربة الفساد، وذلك بدلالة التغير الموجب في مؤشر الفساد بين عامي 1996 و 2005. بالإضافة إلى هذه الدول هناك ست دول عربية أخرى شهدت تحسناً في مجال التحكم في الفساد، وذلك على الرغم من أن درجة تفشي الفساد فيها تفوق المتوسط العالمي. وتشتمل هذه الدول على موريتانيا، سوريا، جيبوتي، ليبيا، العراق والصومال. ونُسارع لنلاحظ أنه يمكن إثارة تحفظات كبرى حول حسابات هذا المؤشر في كل من حالتي العراق (بعد عام 2003) والصومال.

من جانب آخر ، تدهور المؤشر الفرعي للفساد في سبع دول أخرى، بدلالة التغير السلبي في المؤشر الفرعي للفساد بين العامين 1996 و 2005، إشتملت على المغرب، لبنان، مصر، الجزائر، اليمن، جزر القمر والسودان، وهي دول كانت تتصف بدرجة تفشٍ للفساد تفوق المتوسط العالمي .

ثالثاً: الفســـــاد الإداري والأداء الاقتصادي

كما درجت العادة في الأدبيات الاقتصادية التطبيقية، فقد تم استكشاف أثر الفساد الإداري على الأداء الاقتصادي من خلال تقدير علاقة سببية بين مؤشر للأداء الاقتصادي، كمتغير تابع، ومؤشر للفساد الإداري كمتغير مفسر، وذلك في إطار عينة دولية.

في مساهمة رائدة، أعاد ماورو (2000) تقدير هذه العلاقات، التي كان قد استكشفها عام 1995، وذلك باستخدام مؤشرات للأداء الاقتصادي تشتمل على متوسط معدل الاستثمار للفترة 1960 - 1985 (بمعنى الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، والمتوسط السنوي لمعدل نمو دخل الفرد الحقيقي للفترة 1960 - 1985؛ ومكونات الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (الإنفاق على التعليم، والإنفاق الاستهلاكي الحكومي، والإنفاق الاستهلاكي الحكومي باستثناء الإنفاق على التعليم والدفاع، والإنفاق الحكومي على الدفاع، والمدفوعات التحويلية، ومدفوعات التأمين الاجتماعي والرفاه). وفيما يلي إستعراض لأهم نتائج العلاقة السببية.

(أ) الفساد ومعدّل الاستثمار

إستخدم المتوسط البسيط لمؤشر الدليل الدولي للمخاطر القطرية للفترة 1982 - 1995 لعينة من 94 دولة ، حيث تدلّ القيم المرتفعة للمؤشر على أن البلد لديه مؤسسات جيدة في هذا المجال، بمعنى تدنّي إنتشار ظاهرة الفساد. هذا وقد كان متوسط مؤشر الفساد للعينة المستخدمة 5.85 بانحراف معياري 2.38 وبحد أدنى 0.59 نقطة وبحد أقصى 10 نقاط. وعلى الرغم من إختبار العلاقة السببية بين الفساد ومعدل الاستثمار لعلاج ظاهرة العلاقة التبادلية بين الاثنين، إلا أنه سيكتفى بإيراد نتائج تقدير نموذج المربعات الصغرى، وذلك حسبما يوضح الجدول رقم (4) حيث الأرقام بين الأقواس هي القيم المطلقة لإحصائية ت .

جدول رقم (4): أثر الفساد على معدّل الاستثمار (المتغير التابع)

المتغير المفسر	(1)	(2)
مؤشر الفساد	(7.03) 0.0187	(2.09) 0.0095
دخل الفرد عام 1960	--	(0.91) 0.0062 -
التعليم الثانوي عام 1960	--	(2.95) 0.1749
معدل النمو السكاني	--	(0.82) 0.8226 -
ثابت التقدير	(4.19) 0.0780	(3.66) 0.1226
معامل التحديد	0.32	0.44

المصدر: ماورو (132:2000 جدول رقم (2)).

من نتائج العمود رقم (1) يتضح أن هناك علاقة سببية ذات معنوية إحصائية بين الفساد ومعدل الاستثمار، حيث يتوقع أنه كلما تحسّنت بيئة أداء الأعمال عن طريق مكافحة الفساد (حسبما يدل على ذلك إرتفاع قيمة مؤشر الفساد) كلما ازداد معدل الاستثمار. ولاستيعاب مثل هذه النتيجة بطريقة مباشرة، فإنه يتوقع أن يؤدي التحسن في مؤشر الفساد بنقطتين (من عشر نقاط) إلى زيادة في معدل الاستثمار بحوالي 3.7 نقاط مئوية.

وتتأكد هذه النتيجة بعد التحكم في عدد من المتغيرات التي ربما كان لها تأثير على معدل الاستثمار كما في العمود الثاني من الجدول، حيث توضح النتائج إستمرار المعنوية الإحصائية للعلاقة السببية التي تم تقديرها، وذلك على الرغم من انخفاض حجم التأثير، بحيث يتوقع أن يؤدي التحسن في مؤشر الفساد بنقطتين إلى ازدياد معدل الاستثمار بحوالي 1.9 نقطة مئوية.

(ب) الفساد ومعدّل النمو

لنفس عينة الدول التي تم استخدامها في تقديرات الجدول رقم (4)، فقد تمّ تقدير العلاقة بين مؤشر الفساد، كمتغير مفسر، ومعدل نمو دخل الفرد كمتغير تابع. ويورد الجدول رقم (5) النتائج المقابلة لتلك النتائج في الجدول رقم (4)، حيث الأرقام بين الأقواس هي القيم المطلقة لإحصائية ت.

جدول رقم (5): أثر الفساد على معدّل النمو الاقتصادي (المتغير التابع)

المتغير المفسر	(1)	(2)
مؤشر الفساد	(4.74) 0.0029	(2.01) 0.0028
دخل الفرد عام 1960	--	(4.78) 0.0069 -
التعليم الثانوي عام 1960	--	(1.82) 0.0217
معدل النمو السكاني	--	(1.81) 0.3255 -
معدل الاستثمار	--	(3.09) 0.1056
ثابت التقدير	(0.85) 0.0035	(0.16) 0.0012 -
معامل التحديد	0.14	0.42

المصدر: ماورو (134:2000 جدول رقم (2)).

يتضح من نتائج العمود رقم (1) في الجدول أعلاه أن هناك علاقة سببية موجبة وذات معنوية إحصائية بين الفساد ومعدّل النمو الاقتصادي، حيث يتوقع أنه كلما تحسّنت بيئة أداء الأعمال عن طريق مكافحة الفساد (حسبما يدلّ على ذلك إرتفاع قيمة مؤشر الفساد) كلما ارتفع معدّل نمو دخل الفرد. فعلى سبيل المثال، يتوقع أن يؤدي التحسن في مؤشر الفساد بنقطتين إلى زيادة في معدّل النمو الاقتصادي بحوالي 0.58 نقطة مئوية.

وتتأكد هذه النتيجة بعد التحكم في عدد من المتغيرات التي ربما كان لها تأثير على معدّل النمو الاقتصادي كما في العمود الثاني من الجدول، حيث توضح النتائج إستمرار المعنوية الإحصائية للعلاقة السببية التي تّم تقديرها، كما يتأكد حجم التأثير على معدّل النمو الاقتصادي (حوالي 0.56 نقطة مئوية لتحسن في مؤشر الفساد بنقطتين)[3].

(ج) الفساد وبنية الإنفاق الحكومي

تتأتى أهمية استكشاف العلاقة السببية بين الفساد وبنية الإنفاق الحكومي من التساؤل حول ما إذا كان "السياسيون الفاسدون يختارون أن ينفقوا قدراً أكبر من الأموال على مكونات الإنفاق الحكومي، التي قد يكون من الأسهل أو الأربح لهم جباية الرشاوى عليها" (ماورو (2000: 135)).

بعد التحكم في دخل الفرد لعام 1980، تم تقدير العلاقة السببية بين مؤشر الفساد وكل من الإنفاق الاستهلاكي الحكومي، والإنفاق الاستهلاكي الحكومي باستثناء التعليم والدفاع، والإنفاق الحكومي على الدفاع، والمدفوعات الحكومية التحويلية ومدفوعات التأمين الاجتماعي والرفاه، كل منها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وأوضحت النتائج أنه ليس هناك من علاقة ذات معنوية إحصائية لأي من بنود الإنفاق هذه ومؤشر الفساد.

من جانب آخر، وبعد التحكم في دخل الفرد لعام 1980 وجد أن هناك علاقة موجبة و ذات معنوية إحصائية بين مؤشر الفساد والإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بمعامل تقدير لمؤشر الفساد بلغ 0.002 (وقيمة ت – الإحصائية 2.2). وتعني هذه النتيجة أن تحسن حالة الفساد بنقطتين يتوقع أن يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي على التعليم بحوالي 0.4 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (أنظر ماورو (2000: 138، جدول رقم 3)).

تأكدت هذه العلاقة السببية بعد التحكم في الإنفاق الاستهلاكي الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بمعامل تقدير لمؤشر الفساد بلغ 0.0027 (وقيمة ت – الإحصائية 5.48)، مما يعني أن تحسن مؤشر الفساد بنقطتين يتوقع أن يؤدي إلى زيادة الإنفاق على التعليم بحوالي 0.54 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (أنظر ماورو (145: 2000 جدول رقم 6)).

رابعاً: محاور الإصلاح المؤسسي

استناداً على مثل النتائج التي تّم استعراضها في القسم ثالثاً أعلاه عادةً ما يتم استنباط محاور للإصلاح المؤسسي بهدف تحجيم ظاهرة الفساد والحدّ من آثارها السلبية. في سبيل ذلك، تعترف الأدبيات المتخصصة بأن أهم مصادر الفساد وعواقبه لها طابع داخلي يتعلق

بالدول التي يحدث فيها، ومن ثم فإنه لابُدّ من إتمام الإصلاحات الجوهرية على الصعيد الوطني في تلك الدول. كذلك تلاحظ هذه الأدبيات أن مصادر الفساد وأنواعه وعواقبه المحددة تتفاوت بشكل واسع في ما بين الدول، مما يعني عدم ملاءمة وصفة علاج بسيطة مع كافة الحالات . ويوجب على كل دولة أن تحدد وحدها أهم مصادر الفساد والعواقب التي تستدعي الاهتمام أكثر من غيرها. "وبالرغم من ذلك ، فإنه لا بد لأي تحليل لسبل علاج الفساد من أن يبدأ بمصادره الأساسية العريضة: المنافسة الاقتصادية والسياسية المقيدة، والاستنساب البيروقراطي أو السياسي المفرط، ونقص الشفافية والخضوع للمساءلة".

وفي ما يتعلق بالمستوى التجميعي للاقتصاد، عادةً ما تشتمل محاور الإصلاح على تلك الإصلاحات التي تفتح الاقتصاد وتحرره وتزيد من قدرته التنافسية من خلال تقليل الحواجز التجارية، وعلى الإقلال من فرص الريع المتاح للرشوة وإمكانيات تجميعه. ويلاحظ في هذا الصدد أن الإصلاحات الاقتصادية التي تلغي القواعد التنظيمية غير اللازمة وتبسط الضروري منها، تقلل من سلطة المسؤولين العموميين واستنسابهم، فتقضي بذلك على فرص الابتزاز. والإصلاحات السياسية التي تعطي مزيداً من السلطات للمواطنين باعتبارهم ناخبين ومستخدمين للخدمات العمومية، وتمنح وسائط الإعلام حريات أكبر، تجعل الفساد أكثر تعرضاً للانكشاف، وتزيد من فرص اكتشافه ومن العقوبات المحتملة للسياسيين الذين يضبطون متلبسين بممارسة الفساد على حد سواء.

عادةً ما يتم استنباط محاور للإصلاح المؤسسي بهدف تحجيم ظاهرة الفساد والحدّ من آثارها السلبية. وبملاحظة أن أهم مصادر الفساد وعواقبه لها طابع داخلي يتعلق بالدول التي يحدث فيها، فإنه لابدّ من إتمام الإصلاحات الجوهرية على الصعيد الوطني في تلك الدول. كذلك نلاحظ أن مصادر الفساد وأنواعه وعواقبه المحددة تتفاوت بشكل واسع في ما بين الدول، مما يعني عدم ملاءمة وصفة علاج بسيطة تتلاءم مع كافة الحالات. وبالرغم من ذلك ، فإنه لا بد لأي تحليل لسبل علاج الفساد من البدء بمصادره الأساسية العريضة: المنافسة الاقتصادية والسياسية المقيدة، والاستنساب البيروقراطي أو السياسي المفرط، ونقص الشفافية والخضوع للمساءلة.

وكما هو معروف، فإنه عادةً ما تشتمل الإصلاحات الاقتصادية الرامية إلى زيادة التنافس في الاقتصاد واستناده على آليات السوق على قدر كبير من تحويل الأصول الإنتاجية من القطاع العام إلى القطاع الخاص في ما يسمى بعمليات الخصخصة، وهي عمليات يمكن أن تنطوي على هامش كبير للفساد. وفي هذا الصدد، تلاحظ الأدبيات المتخصصة أنه سواء كانت الملكية عامة أو خاصة، تظل الحوافز قائمة للمحافظة على الريع في أشكال دعوم مباشرة، أو حماية للواردات ، أو غير ذلك من القيود المفروضة على المنافسة، مما يعني أن القضية ليست حدوث نشاط معين في القطاع العام أو الخاص، وإنما المهم حقيقة ما إذا كان حدوث ذلك في بيئة من "التنافس والخضوع للمساءلة". تدعو الأدبيات في هذا الخصوص إلى توخي العناية الفائقة عند تنفيذ برامج الخصخصة، حتى لا تعمل التصورات القائلة

بأن الخصخصة وغيرها من الأشكال تحابي أطرافاً معينة، على تغذية الشكوك العامة حول الإصلاحات ذات التوجهات السوقية، وتقويض التأييد الجماهيري لها ودفع الشرائح المعارضة والمنشقين السياسيين لاستغلال الفساد كذريعة لمحاولة تعطيل الإصلاحات الاقتصادية.

بالإضافة إلى محور الإصلاح الاقتصادي، يحتل محور الإصلاح المؤسسي مكانةً هامة في ما يتعلق بمحاربة الفساد. وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن الأدبيات التطبيقية تعرف المؤسسات بأنها "القوانين التي تحكم اللعبة في المجتمع"، بمعنى أنها كل تلك القيود التي يتعارف عليها المجتمع لتحكم العلاقات التبادلية بين البشر، مما يترتب عليه تشكيل هيكل الحوافز في التبادل بين البشر: سياسياً واجتماعياً واقتصادياً. ويقصد بهيكل الحوافز تركيبة تكلفة المبادلات وضمان الاستمتاع بالعائد على النشاطات، من ضمن تفسيرات أخرى. على أساس من هذا الفهم، تشتمل المؤسسات على كل أنواع القيود التي يبتدعها البشر لتشكيل التفاعل بينهم. ويمكن للقيود أن تكون رسمية كالقوانين والتشريعات التي يسنها الناس، أو غير رسمية كالأعراف المجتمعية والتقاليد والعادات. ويلاحظ في صدد هذا التعريف أن الكلمة الحاسمة هي "القيود".

توضح الأدبيات أن من بين الإصلاحات المؤسسية التي تدعم الإصلاحات المنهجية الأعم وتتصدى للفساد ما يلي:

- الإصلاحات القضائية لكفالة النزاهة والاستقلال، وبناء القدرات.
- إصلاح الخدمة المدنية والإصلاحات المؤسسية الأخرى لتحسين تدفق المعلومات وزيادة حوافز الأمانة وحسن الأداء في الوقت الذي تثبط فيه عدم الأمانة.
- تبسيط نظم الضرائب والقواعد التنظيمية.
- استخدام المزادات، ومخططات العطاءات التنافسية، والآليات التنظيمية المستندة إلى السوق، حيثما أمكن، لتقليل الاستنساب البيروقراطي.
- تدعيم قوانين تمويل الحملات والأحكام الخاصة بتضارب المصالح.
- تدعيم مؤسسات المجتمع المدني، بما في ذلك وسائط الإعلام، والمنظمات غير الحكومية والجماعات الجماهيرية الأخرى.

ويعتبر القيام بإصلاحات داخلية صعبة وبعيدة المدى من هذا القبيل بمثابة أحجار الأساس لاستراتيجية مناهضة الفساد، غير أنه يتعين على المجتمع الدولي القيام بدور في هذا الصدد، إذ بإمكانه تشجيع الإصلاحات الداخلية ودعمها، كما بإمكانه العمل على معالجة المصادر والعواقب الدولية للفساد. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد أجازت عام 1997، وطبقت منذ نهاية عام 1998، إتفاقية متعددة الأطراف تجرم فيها قيام رعاياها وشركاتها برشوة المسؤولين الأجانب، وتنص على معاقبتهم متى ما قاموا بذلك. بالإضافة إلى ذلك، ولدعم الجهود الوطنية لمحاربة الفساد، فقد أجازت الجمعية العامة للأمم المتحدة إتفاقية الأمم المتحدة ضد الفساد (بالقرار

رقم 4158 بتاريخ 31 أكتوبر 2003)، والذي دخل حيز التنفيذ في يوم 14 ديسمبر 2005. وتنص الاتفاقية في مادتها الأولى أن أغراضها تتمثل في "(أ) ترويج وتدعيم التدابير الرامية إلى منع ومكافحة الفساد بصورة أكفأ وأنجع؛ (ب) ترويج وتسيير ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية في مجال منع ومكافحة الفساد، بما في ذلك في مجال استرداد الموجودات؛ و(ج) تعزيز النزاهة والمساءلة والإدارة السليمة للشؤون العمومية والممتلكات العمومية". وفي مادتها الثالثة تنص الاتفاقية على أنها، وفقاً لأحكامها، تنطبق على "منع الفساد والتحري عنه وملاحقة مرتكبيه، وعلى تجميد وحجز وإرجاع العائدات المتأتية من الأفعال المجرمة وفقاً للاتفاقية".

خامساً: ملاحظات ختامية

على أساس التعريف المتداول للفساد بمعنى إستخدام المنصب الرسمي في أجهزة الدولة لتحقيق مكاسب شخصية، أوضح هذا العدد أن هناك عدد من المؤشرات لقياس تفشي الفساد في مختلف الدول، وأن كل هذه المؤشرات تعتمد منهجية إستقصاء آراء الخبراء حول مدركاتهم لتفشي الفساد في دولة معنية من واقع خبرتهم العملية. هذا وقد تّم رصد حالة تفشي الفساد في الدول العربية حسب أهم ثلاثة مؤشرات تنشر نتائجها في الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت).

كذلك الحال، فقد أورد العدد النتائج التطبيقية حول تأثير الفساد على كل من معدل الاستثمار ومعدل النمو الاقتصادي وبنية الإنفاق الحكومي. هذا وقد تّم التنويه إلى أن العلاقة السلبية بين تفشي الفساد ومعدّل النمو الاقتصادي لا تتّسم بالاستقرار، حيث أن هناك دراسات طبقت نفس المنهجية وتوصلت إلى علاقة موجبة بين الاثنين. وفي هذا الإطار، فإنه ربما كان من المناسب ملاحظة الظروف الدولية التي أدّت إلى الاهتمام باستكشاف طبيعة العلاقة بين الفساد والتنمية، والتي ارتبطت بفشل سياسات برامج الإصلاح الهيكلي في إحداث نمو يُعتدّ به في الدول النامية، حيث استخدمت العلاقة السلبية لتفسير هذا الفشل من ناحية، ولفرض مزيد من الشروط على تقديم العون التنموي للدول النامية من ناحية أخرى.

على الرغم من ذلك، وبما أن الفساد ظاهرة تدعو للاستهجان، فقد تّم رصد محاور الإصلاح المؤسسي التي يمكن لمختلف الدول استهدافها كل حسب ظروفه. وتشتمل هذه المحاور على إصلاح البيئة الاقتصادية ، وإصلاح النظام القضائي، وإصلاح الخدمة المدنية، وتدعيم مؤسسات المجتمع المدني .

الهوامش

(1) لتعريف أكثر شمولية، أنظر شانق (2007: 161) حيث يُعرّف الفساد بأنه "خيانة للثقة التي يضعها المتعاملون في حاملي المناصب في أي منظمة أو مؤسسة حكومية أو شركة قطاع خاص، أو منظمة غير حكومية أو نقابة عمال". ويتطلب تبني مثل هذا التعريف الشامل توّخي الحذر في تحليل الفساد كعائق للتنمية !

(2) لاحظ أن مجموع نقاط المخاطر للمجالات الثلاث هو 200 نقطة مخاطر، ولأغراض التنميط تّم أخذ نصف المجموع ليصبح 100 نقطة مخاطر.

(3) لنتائج مغايرة في هذا الصدد، وباستخدام نفس المنهجية، أنظر لندنبرج واسكوير (1999: 28-29)، حيث وجد أنه كلما ارتفعت قيمة مؤشر الفساد كلما أدى ذلك لارتفاع معدل النمو، وذلك عبر كل أنواع العلاقات المقدرة. وفسرت هذه النتيجة المستغربة بمعدلات الفساد المرتفعة في دول شرق آسيا بمعدلات نموها المرتفعة أيضاً.

المراجع العربية

أليوت، ك.أ.، (2000-أ) (محرر)، الفساد والاقتصاد العالمي؛ ترجمة محمد جمال إمام، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.

أليوت ، ك. أ.، (2000 **–ب)، "الفساد كمشكلة من مشكلات السياسة الدولية : استعراض عام وتوصيات"، الفصل العاشر في أليوت (**2000-**أ).**

الجمعية العامة للأمم المتحدة ، (2003**)، "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"؛ قرار رقم** 58/4؛ www.un.org.

رودريك، د.، (2000)، "الفصل الخامس: تعليقان"؛ الفصل الخامس في أليوت (2000-أ).

روز – أكرمان، س.، (2000**)، "الاقتصاد السياسي للفساد"؛ الفصل الثاني في أليوت (**2000-**أ).**

علي عبد القادر علي، (2007**)، مؤشرات قياس المؤسسات، العدد** 60**، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.**

ماورو، ب.، (2000)، "تأثير الفساد على النمو والاستثمار والإنفاق الحكومي: تحليل مقارن بين البلدان"؛ الفصل الرابع في أليوت (2000-أ).

المراجع الانجليزية

Chang, H-J, (2007), Bad Samaritans: Rich Nations, Poor Policies and the Threat to the Developing World; Random House; London.

Lundberg, M., and L. Squire, (1999), "Growth and Inequality: Extracting the Lessons for Policymakers"; www.worldbank.org.

OECD, (1997), OECD Convention on Combating Bribery of Foreign Public Officials in International Business Transactions; www.oecd.org.

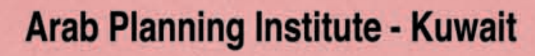
قائمة إصدارات ((جسر التنمية))

العنوان	المؤلف	رقم العدد
مفهوم التنمية	د. محمد عدنان وديع	الأول
مؤشرات التنمية	د. محمد عدنان وديع	الثاني
السياسات الصناعية	د. أحمد الكواز	الثالث
الفقر: مؤشرات القياس والسياسات	د. علي عبدالقادر علي	الرابع
الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها	أ. صالح العصفور	الخامس
استهداف التضخم والسياسة النقدية	د. ناجي التوني	السادس
طرق المعاينة	أ. حسن الحاج	السابع
مؤشرات الأرقام القياسية	د. مصطفى بابكر	الثامن
تنمية المشاريع الصغيرة	أ. حسّان خضر	التاسع
جداول المخلات المخرجات	د. أحمد الكواز	العاشر
نظام الحسابات القومية	د. أحمد الكواز	الحادي عشر
إدارة المشاريع	أ. جمال حامد	الثاني عشر
الاصلاح الضريبي	د. ناجي التوني	الثالث عشر
أساليب التنبؤ	أ. جمال حامد	الرابع عشر
الأدوات المالية	د. رياض دهال	الخامس عشر
مؤشرات سوق العمل	أ. حسن الحاج	السادس عشر
الإصلاح المصرفي	د. ناجي التوني	السابع عشر
خصخصة البنى التحتية	أ. حسّان خضر	الثامن عشر
الأرقام القياسية	أ. صالح العصفور	التاسع عشر
التحليل الكمي	أ. جمال حامد	العشرون
السياسات الزراعية	أ. صالح العصفور	الواحد والعشرون
اقتصاديات الصحة	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والعشرون
سياسات أسعار الصرف	د. بلقاسم العباس	الثالث والعشرون
القدرة التنافسية وقياسها	د. محمد عدنان وديع	الرابع والعشرون
السياسات البيئية	د. مصطفى بابكر	الخامس والعشرون
اقتصاديات البيئة	أ. حسن الحاج	السادس والعشرون
تحليل الأسواق المالية	أ. حسّان خضر	السابع والعشرون
سياسات التنظيم والمنافسة	د. مصطفى بابكر	الثامن والعشرون
الأزمات المالية	د. ناجي التوني	التاسع والعشرون
إدارة الديون الخارجية	د. بلقاسم العباس	الثلاثون
التصحيح الهيكلي	د. بلقاسم العباس	الواحد والثلاثون
نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T	د. أمل البشبيشي	الثاني والثلاثون
الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف	أ. حسّان خضر	الثالث والثلاثون
محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	د. علي عبدالقادر علي	الرابع والثلاثون

نمذجة التوازن العام	د. مصطفى بابكر	الخامس والثلاثون
النظام الجديد للتجارة العالمية	د. أحمد الكواز	السادس والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: إنشاؤها وآلية عملها	د. عادل محمد خليل	السابع والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: أهم الإتفاقيات	د. عادل محمد خليل	الثامن والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل	د. عادل محمد خليل	التاسع والثلاثون
النمذجة الإقتصادية الكلية	د. بلقاسم العباس	الأربعون
تقييم المشروعات الصناعية	د. أحمد الكواز	الواحد الأربعون
المؤسسات والتنمية	د. عماد الإمام	الثاني الأربعون
التقييم البيئي للمشاريع	أ. صالح العصفور	الثالث الأربعون
مؤشرات الجدارة الإئتمانية	د. ناجي التوني	الرابع الأربعون
الدمج المصرفي	أ. حسّان خضر	الخامس الأربعون
اتخاذ القرارات	أ. جمال حامد	السادس الأربعون
الإرتباط والانحدار البسيط	أ. صالح العصفور	السابع الأربعون
أدوات المصرف الإسلامي	أ. حسن الحاج	الثامن الأربعون
البيئة والتجارة والتنافسية	د. مصطفى بابكر	التاسع الأربعون
الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات	د. مصطفى بابكر	الخمسون
الاقتصاد القياسي	د. بلقاسم العباس	الواحد والخمسون
التصنيف التجاري	أ. حسّان خضر	الثاني والخمسون
أساليب التفاوض التجاري الدولي	أ. صالح العصفور	الثالث والخمسون
مصفوفة الحسابات الاجتماعية وبعض استخداماتها	د. أحمد الكواز	الرابع والخمسون
منظمة التجارة العالمية: من الدوحة إلى هونج كونج	د. أحمد طلفاح	الخامس والخمسون
تحليل الأداء التنموي	د. علي عبد القادر علي	السادس والخمسون
أسواق النفط العالمية	أ. حسّان خضر	السابع والخمسون
تحليل البطالة	د. بلقاسم العباس	الثامن والخمسون
المحاسبة القومية الخضراء	د. أحمد الكواز	التاسع والخمسون
مؤشرات قياس المؤسسات	د. علي عبدالقادر علي	الستون
الإنتاجية وقياسها	د. مصطفى بابكر	الواحد والستون
نوعية المؤسسات والأداء التنموي	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والستون
عجز الموازنة: المشكلات والحلول	د. حسن الحاج	الثالث والستون
تقييم برامج الاصلاح الاقتصادي	د. علي عبد القادر علي	الرابع والستون
حساب فجوة الأهداف الإنمائية للألفية	د. رياض بن جليلي	الخامس والستون
مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والستون
اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات	أ. عادل عبدالعظيم	السابع والستون
اقتصاديات التعليم	د. عدنان وديع	الثامن والستون
إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة	د. أحمد الكواز	التاسع والستون
مؤشرات قياس الفساد الإداري	**د. علي عبدالقادر علي**	**السبعون**
العدد المقبل		
السياسات التنموية	**د. أحمد الكواز**	**الواحد والسبعون**

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي:

http://www.arab-api.org





المعهــد العربـي للتخطيـط بالكويــت

P.O.Box : 5834 Safat 13059 State of Kuwait
Tel : (965) 4843130 - 4844061 - 4848754
Fax : 4842935

ص.ب : 5834 الصفاة 13059 - دولة الكويت
هاتف : 4848754 - 4844061 - 4843130 - (965)
فاكس : 4842935

E-mail ; api@api.org.kw
web site : http //www.arab-api.org